JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ
العدد السابع عشر
(٦٧)- (٩٤)

(السمات العامَّة والخاصَّة لشرَّاح المفصَّل للزمخشريَّ ت٥٣٨هـ)

أ.م.د. جَمانة عبد المهدي جاسم ، بسام عبد الحسين راهي الشمري
جامعة واسط / كلِيَّة التربيَّة للعلوم الإنسانيَّة
jumana@uowasit.edu.iq ، bsamalshmry82@gmail.com

المستخلص :

حضي كتاب المفُصَّل للزمخشري بعناية فائقة من قبل المحدثين والمتأخرين ،فمنهم من شرح متنه، ومنهم من شرح أبياته ،إلا أنَّ من أبرز المؤلفات التي تناولته بالشرح هي(شرح الخوارزمي، وشرح ابن يعيش، وإيضاح ابن الحاجب، وإقليد تاج الدين الجندي)، إذ تميَّزت هذه الشروح بمجموعة من السمات المنهجيَّة والتعليليَّة، منها سمات عامة، اشترك بها جميع الشرَّاح، ومنها خاصة انفرد بها كل شارح عن غيره. وستبين هذه الدراسة ابرز هذه السمات، والوقوف على أهم النتائج.

الكلمات المفتاحيَّة: السمات العامَّة، السمات الخاصة.

Generic and Specific Features of Commentaries on Al-Zamakhshari's (ca. 1143 A.D.) Grammatical Parsing or the Al-Mufassal

Dr. Jumana Abdul-Mahdi Jassim , Bassam Abdel-Hussein R. Al-Shammari
Wasit University, College of Education for Human Sciences,
jumana@uowasit.edu.iq bsamalshmry82@gmail.com

Abstract :

Al-Zamakhshari's book Al-Mufassal was carefully studied by modern and later scholars, some of whom explained its text, and some of them explained its verses. These explanations have a set of methodological and explanatory features, including general features that all commentators shared, and some that are specific to each commentator. This study will show

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

the most prominent of these features, and stand on the most important results.
Keywords: general features, special features.

المقدمة:

اتسم منهج الشرَّاح بمميزات عدة، منها ما هي عامة برزت عند جميع الشرَّاح، ووردت بكثرة في اغلب صفحات شروحهم للمفصل، ومنها خاصة تفرَّد بها كل شارح عن غيره من الشرَّاح، وترتبط هذه السمات بالتعليل ارتباطاً مباشراً، إذ لا تخلو سمة من هذه السمات(العامة، أو الخاصة) من وجود علة للحكم الصرفي الذي يذكر . لذا يمكن تقسيم هذه السمات إلى: سمات عامة، وسمات خاصة

أولاً: السمات العامة للشرَّاح: وهي مجموعة من السمات المنهجية التي اتَّفق ورودها في جميع الشروح، بعضها ما هو خاص بالتعليل، وبعضها الآخر خاص بالمنهج العام للكتاب، ومن هذه السمات:

١- التصريح بنوع العلَّة:

ويعنى ذلك أنَّهم يعللون المسائل الصرفيَّة بذكر العلة المسببة لورود الصيغ،أو الأمثلة ،أو الأوزان على ماهي عليه، وهذه السمة قد وردت عند جميع الشرَّاح في تعليلهم للمسائل الصرفيَّة. فقد برز هذا الأسلوب كثيراً عند الخوارزمي(ت٦١٧هـ)، إذ غالباً ما نراه يصرح بألفاظ دالّة على العلّة عند تعليله للأحكام الصرفية، فيأتي مثلا بلفظ (فراراً، أو تشبيهاً، أو كراهية) وغيرها من الالفاظ الدالة على التعليل ومثال ذلك قوله في فتح عين نمر وشقرة والدُّئل ونحوها مما كُسرت عينه، إذ قال:"إنَّما تفتح العين ها هنا فراراً من اجتماع الكسرات" **(الخوارزمي،١٩٩٠: ٣/٩)**،إذ صرَّح هنا بلفظ دال على العلة وهي الفرار، وهذه أحدى أنواع العلل التي علل بها النحويين، وقال كذلك في عدم تصغير الضمائر، إذ قال:"الضَّمائر لا تصغَّر **لغلبة الحرفيَّة** عليها" **(الخوارزمي،١٩٩٠: ٢/٤٢٥)**،فهنا صرح بعلة غلبة الحرفية عند تعليله في عدم جواز تصغير الضمائر

أمَّا ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): فأغلب تعليلاته هي تعليلات صريحة، ونعني بالصريحة، بأنَّه يعلل المسألة مستعملا نوع من أنواع العلة؛ من ذلك قوله في جمع ما كان مضموم الفاء ساكن الوسط المنتهي بالتاء الذي يكون على وزن(فُعلَة) إذ قال: "فإن كان مضموم الفاء كـ(ظُلْمة، وغرفة) فإنك تحرك العين بالضم نحو: ظُلُمات، وغرفات ، وركبات، وإنَّما ضموها تشبيهاً بـ(فَعلة، وفَعلات) من قولهم: جفنة ، وجفنات"**(ابن يعيش،٢٠٠١: ٣/٢٥٨)**

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

فقد أوضح ابن يعيش(ت٦٤٣ هـ)بأنَّ ما كان على وزن(فُعلَة) يجمع على (فُعلات) كـ(ظُلْمة ظُلُمات ،وغرفة غرفات) للتشبيه بجمع (فَعلة) على (فَعلات) كـ(جفنة، وجفنات)،من ذلك قول حسَّان بن ثابت (ت٤٠هـ) ، إذ قال:**(حسَّان بن ثابت،٢٠٠٦: ٢٣٩)**

لنا الجفَنَاتُ الغُرُّ يلمعن بالضّحى وأسيافُنا يقطُرْنَ من نجدةٍ دما

وصرَّح ابن يعيش بأحد الفاظ العلّة وهو(الشّبه) والغرض من هذه الأسلوب توضيح الحكم وتثبيته، وقال أيضاً في باب الإعلال:" اعلم أنَّ ألف الجمع في(مفاعل)، و(فواعل)، متى اكتنفتها واوان، كانت الثانية مجاورة للطرف ، ليس بينه وبين الطرف حاجز ، فإنَّهم يقلبون الواو الثانية همزة، نحو قولهم: (أوائل)، والأصل(أواول)؛ لأنَّ الواحد (أول)(أفْعل)ممَّا فاؤه وعينه واو. وهم يكرهون اجتماع الواوين والألف من جنسهما، فشبهوا اجتماعهما هنا باجتماعهما في أول الكلمة ، فكما يقلبون في (واصلة)، و (واصِل)، كذلك يقلبون ههنا، إلا أنَّ القلب ههنا وقع ثابتاً لقربه من الطرف وهم كثيراً ما يعطون الجار حكم مجاوره فلذلك قدَّروا الواو في (أواول) طرفاً، إذ كانت مجاورة للطرف، فهمزوها كما همزوا في كساء، ورداء"**(ابن يعيش،٢٠٠١: ٥/٤٦٧-٤٦٨)**

إذ علل قلب الواو الثانية في (أوائل) همزة لقرب الثانية من الطرف، وكراهة اجتماع الواوين والألف؛ لأنَّهما من جنسٍ واحد، إذ الأصل (أواول)، وهذا ينطبق في كل واوين أحاطتا بألف الجمع، وكانت الثانية قريبة من الطرف، فإنَّهم يقلبون الثانية همزة.

أمَّا ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، فقد كان أكثر المعللين بعد ابن يعيش، وغايته توضيح، وتفسير الأحكام الصرفيَّة، وتثبيتها في أذهان العامَّة، وقد برزت عنده سمة التَّصريح بلفظ العلّة عند تعليله للأحكام الصرفيَّة، والتصريح سمة تعليمية غايته الوضوح في بيان العلل التي تصيب الأبنية، أو الصيغ الصرفية، ومن أمثلة تصريحه بألفاظ العلّة قوله في باب التصغير في تعليل حذف الياء الأخيرة إذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان: " وإنَّما كان كذلك كراهة اجتماع الياءات، وليس هذا حذفاً إعلالياً بمنزلته في قاضٍ، ولكن حذف اعتباطي؛ للتخفيف بمنزلته في يدٍ ودم،ولذلك كان معرباً بالحركات الثلاث كإعراب يدٍ ودم ، ألا ترى أنَّك تقول : هذا عطيٌ، ورأيت عطيًّا، ومررت بعطيٍ، ولو كان كقاضٍ لقلت: هذا عطيٍ ومررت بعطيٍ، ورأيت عطياً"**(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ١/٥٥٣)**

فعلل هنا سبب حذف الياء الأخيرة وهو كراهة اجتماع الياءات ولتخفيف النطق، وهما علتان من العلل التي علّل بها أهل اللغة.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

ومنه قوله أيضاً في النسبة إلى العدد المركب:"ويُقال: في (خمسة عشر) اسماً: خِمْسي، ولا ينسب إليه وهو عدد، كراهة اللبس، لأنَّ النِّسبة إلى خمسة خمسي وإلى خمسة عشر خمسي، فلو نُسب إليه وهو عدد لألتبس، ولا يرد رجل سمِّي بخمسة، فإنَّ النَّسب إليه خمسي، فيقع اللَّبس، فإنَّ وقوع ذلك نادر ، والعدد كثير، فلا يلزم من الامتناع ممَّا يؤدي إلى اللّبس غالباً الامتناع ممَّا يؤدي إلى اللّبس بتقدير نادر"**(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ١/٥٧٩)**

من هذا النصّ يتضح تعليل ابن الحاجب لعدم جواز النّسبة إلى العدد، هو الخوف من وقوع اللّبس في النّسبة إلى العدد كراهة ذلك، والالتباس هو نوع من أنواع العلل.

ومن أمثلة التصريح بنوع العلّة أيضاً ما ورد في منهج تاج الدّين **الجندي**(ت٧٠٠هـ) ، فهو يحاول أن يعلل المسألة بأسلوب واضح بعيداً عن الغموض، فيأتي بذلك بإحدى أنواع العلل مبتدئاً بها تعليله، منها (علّة الاستثقال)، من ذلك قوله في جمع حوض:"لم يقولوا حووض في جمع حوض لاستثقالهم تحركَ المعتل مع اجتماع المتجانسات وهي الضمتان والواوان"**(تاج الدّين الجندي،٢٠٠٢: ٣/١٠٦٧)**

إذ علل امتناع جمع حوض على حووض؛ لأنّهم يستثقلون الجمع بين المتجانسات مع تحرك المعتل، فهو قد جاء بلفظ الثقل صريحاً، لبيان العلّة وتوضيحها.

ومنه قوله في تصغير إنسان، إذ قال:"من الأسماء المصغرة ما جاء على غير واحده منه قولهم: أُنيسيان في إنسان، فإنّه في التقدير مصغَّر إنسيان، كما أنَّ ملامح في التقدير جمع ملْمحة، غير أنَّ الإنسيان ترك للاستغناء عنه بإنسان ، كما جاء يدع على ودع، وودع ترك للاستغناء عنه بترك"**(تاج الدّين الجندي،٢٠٠١: ٣/١١٩٩)**.

فأُنيسيان في الأصل تصغير إنسيان، إلا أنّه ترك استغناء عنه بإنسان، وجاء الجندي(ت٧٠٠هـ) بلفظ الاستغناء صريحاً، والاستغناء هو أحد أنواع العلل التي صرَّح بها الجندي في إقليده.

٢ـ تعليل المسميات:

لم يكتف الشرّاح بتعليل المسائل الصرفيَّة؛ وإنّما ذهبوا إلى المسميات إن اعترضت أمثلتهم، فكانوا يعلّلونها بعبارات تبدأ بقولهم:(إنّما سميَّ، وسميَّ... لأنّه،أو لأنَّ)وغيرها من العبارات الدالّة على التسّمية ،من ذلك قول الخوارزمي(ت٦١٧هـ)في واو(جوهر،وجدول)،إذ قال:"الواو في(جوهر،وجدول)زيادة؛ لأنَّ الواو غير أوَّل لا تكون إلا زيادة؛ ولأنّه إنّما سمي الجوهر جوهراً،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

لشهرته وظهور شأنه بين الناس، من جهر بكلامه، إذا أظهره وأعلنه. وسمي الجدول جدولاً؛ لأنّه لا يكاد يرد فكأنّه يجادل ويلاج، والواو فيهما للإلحاق بـ(ثعلب)"(**الخوارزمي**،١٩٩٠: ١٤٦/٣)،فقد علّل زيادة الواو في (جوهر، وجدول)، لظهور اشتقاقهما من (جهر،وجدل)، ثم علّل سبب تسّميتهما بـ(الجوهر، والجدول).

وقال كذلك في أصل(هار وناس):"أصله من هار الحرف فقُلب الفاعل منه؛لأنَّ القياس هايِر فقيل:هارِيء،ثُمَّ خُفّفت الهمزة فصارت ياء، ثُمَّ حذفت الياء فقيل هارٍ كقاضٍ. ناسٌ مخفّف أُناس فهو من(فعال)، ومنه آنست الشّيء بمعنى أبصرته وفي التنزيل﴿**آنس من جانب الطُّورِ نارا** ﴾(**سورة القصص، من الآية:٢٩**) سمُّوا بذلك لظُهورهم، كما سمي الجنُّ جناً لاجتنانهم، وقيل:سمُّوا بذلك ؛لأنَّ هذاالجنس مؤنس غير موحش"(**الخوارزمي**،١٩٩٠: ٤١٠/٢)

إذ علل تسميَّة (الأنس) بهذا الاسم؛لأنّه مؤنس غير موحشٍ، وعلّل تسميَّة الجنّ بهذا الاسم؛ لاجتنانهم، أي اختفائهم.

أمَّا ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، فقد ذهب إلى تعليل المسميات التي تعترضه، وغايته بيان سبب التسميَّة، وتوضيحها للمتعلّم،أو القارئ من ذلك قوله في تكسير ما كان على وزن(فَعيل، وفَعول) على(أَفْعال)،إذ قال:"ومن ذلك:أَفعال، وهو في بناءين :(فعيل، وفعول)، قالوا لليد : يمين، وأَيمان، وفَلُوٌّ، وأَفْلاء، والفَلُوُّ :المهر، سمي بذلك؛ لأنّه يفتلى عن أمه، أي :يقطع"(**ابن يعيش**،٢٠٠١: ٢٧٨/٣)

فقد بيَّن ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)تكسير (فَعيل، وفعول) على (أَفْعال)ممثلاً ذلك بـ(يَمينٌ، وأَيمانٌ، وفَلُوٌّ، وأَفْلاء)،ثُمَّ بيَّن معنى الفَلُو وهو: المهر، معلّلاً تسميَّته بالفَلُو؛ وهو لأنّه يفتلى عن أمه.

وقال أيضاً في زيادة الألف والنون في (عفرنى):" وأما عفرنى - وهو من أسماء الأسد - ووزنه (فعلنى)، فالنون فيه والألف زائدة، كأنّه سمي بذلك لشدته .يقال :ناقة عفرناة، أي :قوية .ويقال : فلان في عفرنة الحر، أي :في شدته، والنون والألف للإلحاق بـ(سفرجل)"(**ابن يعيش**،٢٠٠١: ٣٣٦/٥)، فهنا علّل إطلاق تسميَّة(عفرني) على الأسد؛ لقوته وشدته، مستشهداً بأمثلة تدلُّ على ما ذهب إليه.

وقد علّل ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) إطلاق تسميَّة(حروف الإعلال) على الألف والواو الياء،إذ قال:"حروف الإعلال(الواو، الألف، والياء)، وسميت حروف الإعلال؛ لما وقع بها من التغيرات المطّردة، بخلاف غيرها"(**ابن الحاجب**،٢٠٠٥: ٤٢٣/٢)، وقد تجده يعلل مسميات المصطلحات ،

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

ومنه قوله في تعليل تسميَّة الممدود والمقصور بهذين الاسمين، إذ قال:"سمي الممدود ممدوداً ؛ لأنَّ الألف قبل الهمزة تمدُّ لأجل الهمزة، ولا تحذف بحال، وسمي المقصور مقصوراً؛ لأنَّ الألف ليس بعدها همزة فتمدَّ ، ولأنَّها قد تحذف لوجود التنوين أو السَّاكن بعدها، فيقصر الاسم"**(ابن الحاجب،٢٠٠٥: ١/٥٩٧)**

اما **تاج الدّين الجندي(ت٧٠٠هـ)** ، فقد كانت له وقفة في تعليل المصطلحات من ذلك تسميَّة ما كان آخره ألفا مقصورا، وما كان آخره همزة قبلها ألفا ممدوداً، إذ قال:"هو إمَّا من قصر الصلاة؛لأنَّه ناقص عن الممدود، كما أنَّ صلاة السَّفر ناقصة عن الحدّ المعروف، وإمَّا من قصرته أي:حبسته، وفي التنزيل:﴿**حور مَّقصورٰت فِي ٱلخيامِ**﴾**(سورة الرحمن، الآية:٧٢)**، أي ممنوعات، فكأنَّه منع أن يبلغ زِنة الممدود، والوجهان متقاربان، وإنَّما سمي الممدود ممدوداً لمدّ الصوت به عند النُّطق؛لأنَّ آخره همزة قبلها ألف، والألف حرف مد، وحرف المد في مثل هذا الموضع يوجب هذا الصوت الممدود"**(تاج الدّين الجندي،٢٠٠٢: ٣/١٢٩٢)**، كذلك علل إطلاق لفظ (الخدب) على العظيم، إذ قال:" والخدبُّ: العظيم، سمي بذلك لزيادته في البدن من قولهم:في لسانه خدبٌّ، أي طول؛ لأنَّ الطول زيادة"**(تاج الدّين الجندي،٢٠٠٢: ٣/١٣٩٤)**، يلاحظ فيما تمَّ ذكره من تعليل المسميات عند الجندي(ت٧٠٠هـ) من أنَّه مرَّة يعلّل سبب تسميَّة بعض المصطلحات الصرفيَّة، مبيناً معناها ومعنى ما أُخذت منه، ومرَّة أخرى قد يعلّل تسميَّة بعض المفردات اللغوية ويفسر معناها.

٣. الحوار:

يعد الحوار من الأساليب التي اتبعها الشرَّاح في توضيح وشرح المسائل الصرفيَّة الغامضة هو أسلوب الحوار، إذ يعرَّف الحوار بأنَّه :"نقل معلومة لا بطريق الخبر، وإنَّما من خلال السؤال والجواب، أو رأيين يلتقيان، أو يفترقان من حول الشيء ونقيضه"**(د.خليل عبد المجيد زيادة،١٩٨٦: ١٩)**، وقد تنوعت أساليب الحوار عند الشرَّاح، فمنهم من اعتمد مبدأ السؤال والجواب كالخوارزمي، ومنهم من استعمل أسلوب الفنقلة، وهم كل من ابن يعيش وابن الحاجب والجندي، فالفنقلة: اسم منحوت من قولهم: (فإن قيل، قيل له كذا، أو قلت له كذا)**(أحمد علي حياوي٢٠١٧: ٢)**، وشرطُ هذا الأسلوب أن يتصدرها حرف شرط. لذا يمكن تقسيم الحوار تبعاً لما هو موجود عند الشرَّاح إلى:

أ. طريقة السؤال والجواب: لجأ الخوارزمي(ت٦١٧هـ) إلى استعمال هذا الأسلوب من الحوار عند حديثه للمسائل الصرفيَّة، وسار عليه في جميع المنهج، والمتصفح لشرحه يجد هذا الأسلوب واضحاً عنده، إذ كان الخوارزمي يفترض شخصاً يحاوره، فيطرح سؤالاً على لسان المخاطب، فيجيب عنه

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الخوارزمي، وهذا السؤال المفترض يبدأ بقوله:(فإن سألت)، أي الشخص المخاطب، ثم يجيب على هذا التساؤل بقوله:(أجبت)، أي أجبت أنا الشارح، فيكون جوابه يتضمن تعليلاً وسبباً يوضّح التساؤل الذي طرحه المخاطب، وهذا الحوار من شأنّه أن يضيف معرفة جديدة وتأويلات لم تكن موجودة، أو واضحة للمخاطب قبل هذا الحوار، مثال ذلك قوله في النسبة إلى كساء وشتاء:"إنّما قيل كسائيٌّ ؛ لأنَّ الأصل عدم القلب، ويجوز كساوي، لأنه أخفُّ ؛إنما قُلبت الهمزة في نحو حمراوي ؛لئلا تتوسط علامة التأنيث ؛ ولأنّه ربما تلحق بآخره تاء تأنيث، فتجتمع في اسم علامتا تأنيث. **فإن سألت:** فما بالهم يقولون في النّسبة إلى كسائي كسائي وكساوي، ثم قالوا في النسبة إلى شتاء شتوي؟. **أجبت:** لأنّه ليس نسبة إلى شتاء ، بل إلى شتوة"**(الخوارزمي،١٩٩٠: ٣/٢٣- ٢٤)**.

يلاحظ هنا إنَّ الخوارزمي(ت٦١٧هـ) افترض شخصاً يسأله عن النّسبة إلى كساء، ولماذا قُلنا كسائي وكساوي، بيَّنما قلنا في النسبة إلى شتاء شتوي؟ وقد لاحظ الخوارزمي إنَّ هذا التساؤل يمكن أن يكون في ذهن القارئ لشرحه، لذلك طرح هذا التساؤل عن طريق هذا الأسلوب، ومنه قوله ايضاً في باب تثنية ما آخره همزة منقلبة عن ألف تأنيث كـ (حمراء، وصحراء)، فعند التّثنية تُقلب الهمزة واو ،إذ يقول:" **فإن سألت**: فلم قُلبت هذه الأخيرة دون البواقي؟ **أجبت:** لأنَّ الزّيادة طرح من وجه والزّيادة بالطّرح أولى، ولذلك نرى أكثر الزّوائد يطرحها الجمع، **فإن سألت:** فلم قُلبت إلى الواو دون الياء؟ **أجبت**: لأنَّ في مخرج الواو ضيقاً، وفي مخرج الألف اتساعاً، فأدخل بينهما ليعتدلا"(الخوارزمي،١٩٩٠: ٢/٣٢٦)، كذلك قوله في كسر ما قبل ياء النّسبة، إذ قال :"**فإن سألت**: فلم انكسر ما قبل ياء النّسبة ؟ **أجبت**: تشبيهاً لياء النّسبة بياء الإضافة، ولهذا كان المتقدمون من النُحاة يترجمون باب النّسبة بباب الإضافة، ومن ثُمَّ اشتركا في اللفظ وهو الياء وانكسار المضاف، إلا أنّه شدَّد بياء النّسبة لكونها لازمةً بخلاف الإضافة"**(الخوارزمي،١٩٩٠: ٣/٩)**، إذ علل كسر ما قبل ياء النسبة، لما بين ياء النسبة وياء الإضافة من المشابهة. وقد انفرد الخوارزمي بهذا الأسلوب وهو أسلوب(السؤال والجواب)، في حواراته الصرفيَّة، عن غيره من الشرَّاح، إذ اعتمدوا في حواراتهم على أسلوب الفنقلة هو نوع آخر من الحوار.

ب . أسلوب الفنقلة: قلنا في تعريف الفنقلة: من أنّه اسم منحوت من (فإن قلت، أو إن قيل)،(قلت كذا، أو قيل كذا)، وهو أسلوب تعليمي قائم على افتراض سؤال، ثُمَّ الإجابة عنه، وذلك قائم على استعمال عدَّة صيغ منها: (فإن قلت، أو إن قيل)،(قلت كذا، أو قيل كذا)**(د.عبد العزيز جودي:٣)** وقد اشتهر الزمخشري(٥٣٨هـ) بهذا الأسلوب، قال الدكتور صبحي الصالح:"وخير من يمثّل هذه

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

النزعة العقليَّة في التفسير الزمخشري(محمود بن عمر الملقب بجار الله المتوفى سنة ٥٣٨هـ) في كتابه الكشَّاف، الذي يمتاز بإيراد النكات البلاغية، وتحقيق بعض وجوه الإعجاز بطريق الفنقلة(أي إن قلت، قلت)"(**الصالح**،١٩٧٧: ٢٩٤).

واعتمد على هذا الأسلوب كل من ابن يعيش، وابن الحاجب، وتاج الدِّين الجندي، مستعملين الفعل(قول) ومشتقاته.

وارتكز **ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)** على هذا الأسلوب، وضمَّنه في شرحه، واتخذه منهجاً اساسياً في تحليل وتوضيح المسائل الصرفيَّة، إذ استعمله في المسائل التي يكثر فيها الخلاف، فهو بعد أن يشرح قول الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ويبينه بالتمثيل ، يلحق كلامه بعبارة: (فإن قيل) وهي عبارة تسبق السؤال الذي يطرحه الشخص المفترض، ثُمَّ يجيب عنه بقوله: (قيل) من ذلك قوله في باب زيادة الحروف:"وكذلك(قوقيت، وضوضيت)فإن الياء الثانية فيهما أصل؛ لأنَّها الأُولى كررت، وأصلهما : (قوقوت، وضوضوت) ،وإنَّما قلبوا الثانية منهما ياء ؛لوقوعها أربعة على حد أغزيت، وأدعيت . **فإن قيل**: فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سلْقيت، وجعبيت؟ **قيل**: لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل ، وباب زلْزلت، وقلْقلت أكثر ، والعمل إنَّما هو على الأكثر"(**ابن يعيش**،٢٠٠١: ٥/٣٢٦)

وقال أيضاً في باب الجموع في فصل زيادة الالف والتاء في جمع المؤنث السالم إذ قال :" **فإن قيل** : ولِم كانت الزيادة حرفين ؟ وهلا كانت حرفاً واحداً ؟ . **قيل**: إنَّما زادوا حرفين ؛ لأنَّ جمع المؤنَّث السالم فرعٌ على جمع المذكر السالم، فكما أنَّ المزيد في جمع المذكر السالم حرفان، كذلك كان مثله في جمع المؤنَّث، وكان الزائد الأول حرف مد ولين كما كان في التَّثنية والجمع"(**ابن يعيش**،٢٠٠١: ٣/٢١٩)

فقد علّل سبب زيادة حرفين في جمع المؤنث السالم؛ حملاً على جمع المذكر السالم؛ لأنَّه فرعٌ عليه، وهذا التعليل جاء في جوابه عن السؤال الذي طرحه

أمَّا ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ، فقد برز عنده أسلوب الحوار، أو ما يعرف بالفنقلة، لكن ليس بالكثرة التي كانت عند ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، وتباينت عنده طرائق عرض السؤال والإجابة عنه، فنراه أحياناً يبدأ سؤاله بقول: (إن قيل)، ويجيب عن هذا بقول(الجواب)، من ذلك قوله في وزن (سيساء): " **إن قيل** : لم لا يكون فيعالاً بمثابة ديماسٍ وميلاعٍ، فتكون الياء زائدة، أو فعلالاً بمثابة الزَّلزال، فتكون الياء أصلية ، والهمزة عن ياءٍ هي لام حتى يكون مضاعفاً كالزلزال. **فالجواب**: أنَّك لو جعلت

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الياء زائدة لكانت الفاء والعين من جنس واحد ، وذلك بعيدٌ، فوجب أن تكون أصلية، وإذا ثبت أصالتها فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء كالزَّلزال لكان مصدراً، لأنَّ ذلك مخصوص بالمصادر ، وأيضاً فإنَّه يكون جائزاً فيه الفتح، ولم يسمع فيه فتح، فوجب أن تكون الهمزة زائدة ، وليست للتأنيث لما ذكرناه أوَّلاً ؛لأنَّه جاء منصرفاً، فوجب الإلحاق"(**ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٥٤٣/١**)، وأحياناً أُخرى يبدأ سؤاله بقول: (فإن قيل)، ثُمَّ يجيب عنه بقوله: (قلت)، نحو قوله في النسبة إلى (سِقاية)، إذ قال:" **فإن قيل**: فلم لم يقولوا: سقاويٌّ، فيقلبونها واواً كما قلبوا في شقاوي، إذا نسبوا إلى الشقاء؟. **قلت**: لمَّا كرهوا اجتماع الياءات هنا قدَّروها متطرفة بعد ألف زائدة ، فقلبوها همزة على قياسها، ثُمَّ لم يقلبوها واواً ؛ لأنَّه وجب قلبها همزة لاجتماعها مع النَّسب، وهم إنَّما يقلبون الهمزة واواً إذا كانت همزة قبل ياء النَّسب، فلمَّا لم تكن هذه همزة قبل ياء النَّسب لم يكن لقلبها واواً معنى، فوجب أن تكون همزة على ما ذُكر"(**ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٥٧٢/١**)

ومما هو بارز في **منهج تاج الدين الجندي(ت٧٠٠هـ)** اهتمامه بالحوار، فهو يرسم لنا حلقة تعليمية بين المعلم وطُلاب العلم، مستعملاً أسلوب الفنقلة، فهو يتخيل شخصاً يسأل فيقول(فإن قلت)، ثم يجيب عن ذلك السؤال بقوله:(قلت)،ويبرز في فنقلاته كثرة التعليل، فنجده عندما يجيب عن السؤال يسترسل في إيراد الاسباب التي دعته إلى تنفيذ تلك الاحكام، من ذلك قوله في تصغير (عيد) : "وعييد في عيد، والأصل عويد، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وهو شبيه قيل، وفي التصغير تزول هذه العلة، فكان يجب أن يقال عويد كما يقال قويل، وإنَّما لم يعد الأصل في التحقير للزوم البدل بدليل قولك في التكسير أعياد، والتحقير والتكسير من واد واحد، فأجرى المصغر مجرى الجمع المكسَّر، **فإن قلت**: فلم لم يعد الأصل في أعياد؟ **قلت**: لما فيه من وقوع الالتباس بينه وبين جمع عود"(**تاج الدين الجندي،٢٠٠٢: ١١٨٣/٣**)، ومنه قوله في تثنية ما حذف عجزه، إذ قال:"**فإن قلت**: وقد اطرد ردُّ الأصل في نحو: (عصوان، ورحيان)، فما باله لم يطَّرد في نحو: (يديان، ودميان)؟ **قلت** : قلب الالف إلى الواو والياء لا شك أنَّه أسهل من رد المحذوف، إذ في القلب عودٌ من حرف إلى حرف، وفي الرَّد الأمر بخلافه، فلمَّا صعب الأمر في الرد لم يطَّرد، فجاء الأمران: الرد وعدمه، والجواب الثاني: أنَّ الكلمة بالتثنية تصير شيئاً آخر بتغير صيغتها ويزداد معناها، فيليق بها أن تزاد لفظاً، فلمَّا اقتضت أن تزاد لفظاً، كان أجدر بأن يرد إليها ما هو محذوف منها. وأمَّا إبقاؤها على حالها؛ فلأنَّها قد وقعت هكذا محذوفة العجز واشتهرت، والتثنية بناء على لفظ الواحد ، فوجب أن يكون البناء ملائماً للمبني عليه. **فإن قلت**: فلم لزم الرَّدُّ في أخوان وأبوان؟ **قلت**: إلحاقاً للتثنية

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

بالإضافة؛ إذ في كلّ منهما ضمُّ شيءٍ إلى شيءٍ، وفي الإضافة يُقال أخوه وأبوه، فكذا في التثنية"(**تاج الدّين الجندي،٢٠٠٢: ٢/١٠٣٣**)

وخَلاصةُ ذلك : إنَّ الحوار بأساليبه المتنوعة، كان ركناً أساسياً في منهج الشرَّاح، إذ كان غايته توسَّع المعرفة، وترسيخ الأحكام الصرفيَّة في ذهن المتلقين.

٤. ترجيح الآراء والمذاهب :

الترجيح في اللغة هو: التغليب والميل، من قولهم :" رجح رأيه :غلب على غيره ... رجحت إحدى كفَّتي الميزان على الأخرى :مالت بالموزون"(**أحمد مختار عمر،٢٠٠٨: ٢/٨٥٧**).

وفي الاصطلاح: يعرَّف الترجيح بأنَّه:" إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر"(الجرجاني:٥٦)، وعرَّفه المناوي(ت١٠٣١هـ) بأنَّه:"تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر. وعبَّر بعضهم بزيادة وضوح في أحد الدليلين، وبعضهم بالتقوية لأحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين"(**عبد الرؤوف المناوي،١٩٩٠: ٥٦**).

فالترجيح في نظر الباحث هو: تغليب أحد الآراء، أو المذاهب النحويَّة على ما يُقابلها، في المسألة نفسها، وإقامة الدليل على ترجيحه.

ويعدّ الترجيح من السمات البارزة التي أوجدها الباحث عند شرَّاح المفصل، واسلوبهم في هذا هو عرضهم لآراء العلماء والمذاهب، ومن ثُمَّ اختيارهم للرأي، أو المذهب الذي يرونه الأنسب وتعليلهم له، و بدت هذه السمة واضحة عند ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، وابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، وتاج الدّين الجندي(ت٧٠٠هـ)، أمَّا الخوارزمي(ت٦١٧ هـ) فلم تكن هذه السمة بارزةً عنده، وكان للترجيح عباراتٌ كثيرة قد استعملها الشرَّاح منها: (الصحيح الأوَّل، والمذهب الأول هو المختار، ومذهب فلان أولى، أو أقيس) وغيرها من العبارات التي ترجح كفَّة مذهب على آخر.

ويمكن تقسيم الترجيح بحسب ما موجود عند الشرَّاح إلى

أ. ترجيح آراء العلماء: وذلك يعني عرض عدَّة آراء لعلماء النحو في مسألة من مسائل النحو والصرف، وترجيح أحد هذه الآراء ، وبيان سبب الترجيح.

وهذا النوع من الترجيح قد وجد بكثرة عند الشرَّاح، إذ كان اسلوبهم قائم على ذكر عدَّة آراء لعلماء النحو في مسألة واحدة من مسائل الصَّرف، وميله لأحد هذه الآراء، فقد اعتمد ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) على هذا الاسلوب كثيراً في تعليله للأحكام الصرفيَّة، فبعد أن يعرض قول الزمخشري(ت٥٣٨ هـ) في مسألة ما ، يبدأ بشرحها وتوضيحها، ومن ثم يعرض آراء النحويين في

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

تلك المسألة، لاسيما إذا كانت تلك المسألة فيها خلاف صرفي، فنجده يرجح أحد الآراء، ومن ثم يعلل سبب ترجيحه له ، من ذلك قوله في تصغير الاسم الثلاثي المزيد:" قوله:(وإن كنَّ ثلاثياً) أي: إن كان في الاسم الثلاثي ثلاث زيادات، ولإحداهنَّ فضل ومزيةٌ على أُختيها ، أبقيت ذات المزية، وحذفت أختيها ، نحو: (مقعنسس) ، إذا صغّرته ، قلت: (مقيعِس)، حذفت النون، وإحدى السينين، وأبقيت الميم؛ لأنَّها تدل على الفاعل ، كما أبقيتها في (مغيلِم، و مطيلق)، تصغير (مغتلم، ومنطلق). هذا **مذهب سيبويه**. وكان **أبو العبَّاس المبرد** يقول: (قعيسس)؛ لأنَّ (مقعنسسا) ملحق بـ (محرنجم) وأنت تقول في (محرنجم): حريجم ، فكذلك في (مقعنسس)؛ لأنَّ حكم الزائد فيه حكم الأصل . والمذهب **الأول هو المختار**؛ لأنَّ المحذوف في(مقيعس) مع النون السين، وهي زائدة، والمحذوف في (محرنجم) الميم الأولى وحدها؛ لأنَّ الثانية أصل، فلم تحذف"**(ابن يعيش،٢٠٠١: ٤٢٣/٣)**

فقد رجح ابن يعيش مذهب سيبويه(ت١٨٠هـ) على مذهب المبرد(ت٢٨٥هـ)، معللاً أياه بأنَّ المحذوف في (مقيعس) النون والسين، والمحذوف في (محرنجم) الميم وحدها، أمَّا الثانية فلم تحذف لأنَّها أصلية.

وقال أيضاً في أصل الحيوان :"فأما (الحيوان)، فأصله :حييان، فأبدلوا من الياء الثانية واوا كراهية التضعيف. هذا **مذهب سيبويه، والخليل** إلا **أبا عثمان** فإنه ذهب إلى أنَّ (الحيوان) غير مبدل الواو؛ لأن الواو فيه أصل وإن لم يكن منه فعل، وشبَّه هذا بقولهم :(فاظ الميت يفيظ فوظاً وفيظاً)، ولم يستعمل من (الفوظ) فعل. ومثله (ويح)، و(ويس)، و(ويل)، كلها مصادر، وإن لم يستعمل منها فعل، **والمذهب مذهب سيبويه** ؛ لأنه لا يمتنع أن يكون في الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان مثل (فوظ)، و(صوغ)، و(موت) ، واشباه ذلك؛ فأما أن توجد في الكلام كلمةٌ عينها ياء، ولامها واو، فلا، فحملُه (الحيوان) على (فوظ) لا يحسَن"**(ابن يعيش،٢٠٠١: ٤٢٠/٥)**

إذ رجح مذهب الخليل(ت١٧٥هـ) وسيبويه(ت١٨٠هـ) على مذهب أبا عثمان(ت٢٤٩هـ) الذي ذهب إلى أنَّ واو (الحيوان) أصل، وعلل سبب اختياره مذهب الخليل وسيبويه، وهو لا يمكن حمل الحيوان على مثل (فوظ، وصوغ ، وموت) لأنَّه لا توجد كلمة عينها ياء، ولامها واو، وحملها على (فوظ)غير صحيح، لأنَّ عينها واو ، وفاؤها ولامها صحيحان، والحيوان على مذهبه عينه ياء، ولامه واو.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وكان لهذه السمة مكانة واضحة في **إيضاح ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)**، فقد كان منهجه في التعليل قائم على ذكره آراء النحويين أمثال: الخليل (ت١٧٥هـ)، ويونس(ت١٨٢هـ)، وسيبويه(ت١٨٠هـ)، والمبرد(ت٢٨٥هـ) وغيرهم، ومن ثُمَّ يرجح الرأي الذي يراه مناسب تبعاً للقواعد التي وضعها النحاة في التقعيد، ومن ثُمَّ يعلل سبب ترجيحه ذاكراً الأسباب التي دعته إلى ذلك، من ذلك قوله في النسبة إلى (غزوة، وظبية)، إذ **قال**: "فأمَّا ما لحقته تاء التأنيث ففيه خلاف، **مذهب سيبويه والخليل** أنَّه في حكم الأول الذي لا تاء فيه، فيقولان في غزوة وظبية : غَزَوِيٌّ وظَبِيِيٌّ أيضاً، لأنه ساكن الأوسط ، فاستُخفَّ. **ومذهب يونس** غزَوِيٌّ وظَبَوِيٌّ بفتح الأوسط، وله شبهتان: **إحداهما**: أنَّ العرب تقول في النسب إلى بني زِينة وقرية: زنوي وقروي، وهو محل الخلاف كالأول ، فيكون في حيز المنع ، فوجب إلحاق ذلك به، **وثانيهما** : أنَّهم يكرهون الثقل باجتماع الياءات في المؤنث كما كرِه ذلك في نحو: كريمة، ولم يكره في نحو: كريم ، وإذا كرِه اجتماع الياءات قُلبت الياء الأولى واواً وحرك ما قبلها بالفتح كما قلنا في يدوي. **ومذهب سيبويه أولى** ، وما ذكره من المسموع نادر لا ينبغي أن يجعل أصلاً، والاستثقال الذي يشير إليه غير معتدّ به ؛ لمخالفة أكثر النسب فيه ، ثم هو باطل ببنات الواو،إذ لا تستثقل حتى يفتح ما قبلها؛ لذلك عذره الخليل في بنات الياء دون بنات الواو؛ لما كانت شبهةُ الاستثقال مختصة بها"(**ابن الحاجب،٢٠٠٥: ١/٥٧٠**)، إذ ذكر ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) رأيين في هذه المسألة ،الأول: رأي الخليل(ت١٧٥هـ)، وسيبويه(ت١٨٠هـ)، والثاني: رأي يونس بن حبيب(ت١٨٢ هـ)، ثم رجَّح الأوَّل بقوله:(ومذهب سيبويه أولى)،وقد علل تغليبه للرأي الأوَّل بإنَّ المسموع الذي ذكره يونس نادر لا ينبغي أن يكون اصلاً ، كما إنَّ الاستثقال غير معتد به لمخالفة أكثر النسب فيه؛ وحكم عليه بالباطل ؛ لأنَّ الاستثقال لا يكون ببنات الواو حتى يكون ما قبلها مفتوح .

وقال أيضاً في النسبة إلى (بنت، وأخت) وحذف التاء فيهما على مذهب الخليل وسيبويه :" لأنَّ التاء فيها معنى التأنيث، فكان القياس له في النَّسب حذفها، وإذا حذفت وجب ردّ المحذوف، وإذا كانوا قد ردُّوا في أخ وهو غير معوَّض قبل النَّسب فهمِ للرَّد عند حذف العوض ألزم ، ألا ترى أنَّهم في اسم لمَّا حذفوا منه العوض وجب الرَّدُّ فقالوا : سموي، وأن كان ممَّا لا يجب الرَّدُّ فيه لو بقي عوضه، فأخوي أجدر ؛لأنَّه ممَّا يجب الرَّدُّ فيه لو لم يكن معوَّضاً. وأمَّا **يونس** فيقول: أُختي إجراء للتاء مجرى حرف أصلي، لأنَّه عوض عنه. **ومذهب سيبويه أقيس**؛ لأنَّه لو جاز أن يقال: أُختي لجاز أن يقال في التصغير : أُخيت، ولمَّا لم يجز في التصغير لم يجز في النَّسب، وبيان الملازمة

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

هو أنَّها إنَّما لم تثبت في التصغير لأنَّها منزَّلةٌ منزِلة تاء التَّأنيث، وهم لا يعتدُّون بتاء التَّأنيث في مثال المصغَّر ، فكذلك لم يعتدُّوا بما كان في معناه، ولذلك لا تكون تاء التَّأنيث قبل ياء النَّسب، فكذلك ما كان في معناها"(**ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٥٧٧/١**)

إذ اتَّبع ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) مذهب سيبويه(ت١٨٠هـ) الذي يقضي بحذف التاء في (بنت، وأخت)، مرجحاً إياه على مذهب يونس(ت١٨٢هـ) الذي يرى عدم الحذف إجراء للتاء مجرى الأصلي، وبيَّن سبب اختياره لمذهب سيبويه،وهو أنَّهم لمَّا لم يجوزوا قولهم في التصغير (أُخيت)، كذلك لم يجوزوه في النسب، فحذفوا التاء في المصغر والنَّسب.

أمَّا تاج الدين الجندي(ت٧٠٠هـ) فقد كانت لديه بعض الترجيحات عند عرضه للمسائل الخلافيَّة، من ذلك قوله في النسبة إلى بنت وأخت:" الخليل وسيبويه قالا في النسبة إلى بنت وأخت(بنوي، وأخوي) بحذف التاء ورد الواو، لأنَّ هذه التاء وإن لم تكن تاء تأنيث فإنَّ هذا الإبدال لمَّا اختصَّ بالمؤنَّث جرى مجرى علم التأنيث فلزم إزالة التاء وإعادة الكلمة إلى الزنة الأولى لتسقط علامة التأنيث رأسا وهذا قول متين، وإذا كانوا قد ردُّوا المحذوف في أخ وهو غير معوض قبل النَّسب فهم للرد عند حذف العوض ألزم؛لأنَّ لذهاب العوض أثراً ، ألا تراهم لمَّا حذفوا العوض من اسم اوجبوا الرد فقالوا (سموي) ولمَّا لم يحذفوه قالوا (اسمي) بدون رد المحذوف ، فعلم أنَّ لذهاب العوض أثراً في رد المحذوف، وأخ بدون العوض يجب الرد عند النسبة إليه، وإن لم يذهب منه عوض فكان الرد في النسبة إلى أخت أحق لذهاب العوض منه، مع أنَّ الرد فيما لا عوض فيه وهو الأخ واجب. ووجه قول يونس : الجري على الظاهر ، فإنَّ التاء لمَّا صارت بدلاً، ولم تكن للتأنيث جرت مجرى التاء في (عفريت)، فقيل: بنتي وأُختي كما قيل: عفريتي"(**تاج الدين الجندي،٢٠٠٢: ١٢٤٥/٣**)

إذ ذكر رأيين في هذه المسألة: الأوَّل للخليل(ت١٧٥هـ)، وسيبويه(ت١٨٠هـ)، والثاني: ليونس بن حبيب(ت١٨٢ هـ)، ثُمَّ رجَّح رأي الخليل سيبويه، وبيَّن سبب ترجيحه، إذ قال:" ومذهب الخليل وسيبويه أدخل في القياس. بيانه: أنَّ المصغَّر والمنسوب أخوان من حيث إنَّ تاء التأنيث لا مدخل لها في صيغة كل واحد منهما بدليل أنَّه لا يجي مصغر على (فعيل) مثلا ولامه تاء التأنيث، كما لا يجيء منسوب وقبل ياء النسبة تاء التأنيث، فمن جاز عنده أُختي يلزم أن يجوز عنده أُخيتٌ، وهذا ممتنع عن الكل فيمتنع أُختي"(**تاج الدين الجندي،٢٠٠٢: ١٢٤٥/٣-١٢٤٦**)

كذلك قال في إعلال جائي: "أنَّ الأصل جايئ بهمزة بعد ياء، قلبت الياء التي هي عين همزة، فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية ياء ثُمَّ أُعلَّ إعلال قاضٍ. ومذهب الخليل: أنَّ اصله (جايِئ)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

بهمزة بعد ياء، قلبت العين إلى موضع اللام. والفريق الأول حجتهم أنَّ القلب أكثر تغييراً من الإبدال، فالمصير إلى ما هو أقل تغييراً أولى. وحجَّة الخليل أنَّ فيما ذهبوا إليه ما يؤدي إلى كثرة الإعلال، فقلبت العين إلى موضع اللام، فصار جائي على وزن فالع (فأُعلَّ كالإعلال في قاضٍ)، والدليل على صحَّة هذا القول، أنَّ هذه الياء لو كانت منقلبة عن الهمزة لساغ ردَّها إلى الأصل كما في الخطيئة"(**تاج الدين الجندي،٢٠٠٢: ٢٠٧٨/٤**)

فقد عرض رأيَين: الأول لسيبويه(ت١٨٠هـ) الذي يرى أنَّ اصلُها(جايئ) قلبت الياء همزة فاجتمعت همزتان، وهذا مما لا يجوز، فوجب قلب الثانية ياء، وأُعلت إعلال قاضٍ (**سيبويه،١٩٨٨: ٣٧٦/٤**). والثاني : رأي الخليل(ت١٧٥هـ)، الذي يرى إنَّ مذهب سيبويه يؤدي إلى كثرة الإعلال، فهو عنده (جايئ) بهمزة بعد ياء، قلبت العين إلى موضع اللام، ومن ثُمَّ أُعلت إعلال قاضٍ(**سيبويه،١٩٨٨: ٣٧٧/٤**). وقد رجح تاج الدين الجندي ما ذهب إليه الخليل، مبيِّناً سبب اختياره، إذ لو كانت الياء منقلبة عن همزة لساغ ردَّها إلى أصلها كما ردت في خطيئة.

ب . ترجيح المذاهب النحويَّة : هو ذكر الشارح لمذاهب النحو اللغويَّة كـ(المذهب البصري، والمذهب الكوفي، والمذهب البغدادي)، في مسألة من مسائل الخلاف في النَّحو والصَّرف، وميله لمذهب معين من المذاهب المذكورة، نظراً للأدلة التي يقدمها ذلك المذهب، من ذلك قول **ابن يعيش**(ت٦٤٣هـ) في مبحث الإبدال للفظ(توراة، وتولِج)، إذ قال:"وقالوا: توراة لأحد الكتب المنزلة ، التاء فيه بدل من الواو، وأصله (ووراة)، فوعلة من (ورى الزَّند). و(تولِج) وهو كناس الوحش الذي يلج فيه، وتاؤه مبدلة من الواو ، وهو فوعل ... **وقال البغداديون** : (توراة) تفعلة و(تولِج) تفعل، **والصحيح الأول**؛ لأن (فوعلاً) أكثر من (تفعل) في الأسماء ، ولو لم يقلبوا الواو في (توراة) عندنا تاء؛ لزم قلبها همزة لاجتماع الواوين على حد (أواصل) في جمع (واصلة)، ولا يلزم ذلك عندهم ؛ لأنَّ التاء عندهم زائدة ، وليست بدلاً"(**ابن يعيش،٢٠٠١: ٣٩٦/٥**)

إذ عرض مذهبين في أصل(توراة، وتولج)،الأول: للبصريين(**أبو حيَّان الأندلسي،١٩٩٨: ٢١٥/١**)، والثاني: للبغداديين، ثم رجح الأول للسببين **الاول** : لأن فوعلاً أكثر من تفعل في الأسماء، **والثاني**: لو لم يقلبوا الواو في (توراة) تاء؛ لزم قلبها همزة لاجتماع الواوين .

وقال ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) في وزن (أوَّل): " قوله: (أوَّل) من أفعل الذي لا فعل له كآبل، هذا **مذهب البصريين**، وقال **الكوفيون** : وزنه (فوعل) كأنَّ أصله (ووأل)، فنقلوا الهمزة إلى موضع الفاء، ثُمَّ أدغموا الواو في الواو، وهو عندهم من قولهم: وأَل إذا نجا، كأنَّ في الأوَّليَّة النجاة، فنقلوا

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الهمزة إلى موضع الفاء ، وبالعكس فصار وزنه الآن (عوفلاً)، وقال قوم: أصلُه ووَّل على وزن (فوعِل)، وليس بشيء ، إذ يلزم منه تغيرات كثيرة، ولا أصل له في الاشتقاق. وهو عند البصريين (أفْعل) المبنيُّ للتفضيل لقولهم: أوَّل من كذا، ولقولهم: في مؤنَّثه: الأُولى، وفي جمعه: الأُول كما ذكر، وهذا هو الصحيح، ولو كان كما زعم الكوفيُّون لقيل في مؤنَّثه أوَّلة"(**ابن الحاجب،٢٠٠٥: ١/٦٣٠**).

فقد أورد ابن الحاجب ثلاثة مذاهب في وزن (أوَّل) وهو مذهب البصريين والكوفيين ومذهب آخر، ورجح مذهب البصريين على بقية المذاهب لسببين: أولهما: إنَّ(ووَّل) لا أصل له في الاشتقاق، والثاني: إنَّه لو كان (ووأل) كما زعم الكوفيُّون لقيل في تأنيثه (أوَّلة)، لذلك كان مذهب البصريين أقيس لما ذُكر.

ومن أمثلة ترجيح المذاهب قول **تاج الدّين الجندي(ت٧٠٠هـ)** في إبدال الهاء من الواو في (هناه) في قول أمرؤ القيس:(ينظر: أمرؤ القيس،٢٠٠٤: ١٠٦)

وقد رابني قولُها: يا هناه ... ويحكَ ألْحقتَ شرًّا بشرّ

ذ قال الجندي:"بيان هذا أنَّ (هناه) أصله (هناو) على فعال، كهن أصله(هنو)على فعل، وهما بمعنى واحد ، قلبت واو (هناو) ألفاً على طريقة القلب في كساء فامتنع اللفظ بألفين، فقلبت الألف هاء كما قلبت في كساء همزة، وإنَّما لم تقلب همزة لئلا يظنَّ أنَّه (فعال) من التهنئة، وسكنت الهاء؛ لأنَّ الكلمة مبنيَّة، أو للتنبيه على قيامها مقام الألف في التقدير... وقول الكوفيين: إنَّها هاء السكت ضعيف؛لأنَّ هاء السكت لا تكون في الوصل وهذه تكون فيه، فإذا لم تكن هاء السكت فلا تخلو من أن تكون أصلية، أو زائدة، والهاء لا تزاد آخرا، فثبت أنَّها أصليَّة، وإذا كانت أصليَّة فإمَّا أن تكون هاء في الأصل، أو بدلاً عن أصل، والأوَّل ممتنع بدليل هنوات، والبدل إمَّا عن ألف، أو لا ، وقد ثبت أنَّ أصلها واو، وأنَّها في محل تنقلب فيه الواو، فثبتت أنَّها بدل عن ألف"(**تاج الدّين الجندي،٢٠٠٢: ٤/٢٠٤٥**)

فقد ذكر مذهبين في إبدال الهاء من الواو: الأوَّل: للبصريين(**ابن جني: ٥٦١**)، والثاني: للكوفيين، ورجَّح المذهب الاوَّل وهو مذهب البصريين؛ فقد زعم الكوفيون إنَّ هذه الهاء هي هاء السكت، وقد ردَّ الجندي قولهم هذا؛ لأنَّ هاء السكت لا تكون في الوصل، لذا رجَّح قول البصريين.

٥. **الاعتراض:**

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

يعرف الاعتراض بأنَّه:" كلُّ ما يورِدُه المُعترِضُ على كلامِ المُستدِلِّ يسمَّى (اعتراضًا)؛ لأنَّه اعترضَ لكلامِه ومنعَه من الجريانِ. قال صاحب (خلاصة المآخذ) :الاعتراض عبارة عن معنى لازمه هدم قاعدة المستدل، وهو جامع مانع"(**الزركشي،٢٠٠٠: ٣٢٨/٧**)

فالاعتراض على هذا المعنى هو: رد الحكم النحوي والصرفي بالحجَّة والدليل. والاعتراضات إحدى السمات التي التمس الباحث ورودها في شروح المفصل، فمنهم من يعترض على ما أورده الزمخشري من آراء ، ومنهم من يعترض على مذهب من المذاهب الواردة في تفاصيل المسألة، ومن هذه الاعتراضات قول الخوارزمي(ت٦١٧هـ) في تصغير الفعل(ما أُميلحه)، إذ قال:" أنا أبداً في التَّعجُّب من النَّحويين كيف التبس عليهم أنَّ هذا ليس بفعل، وأنَّ الفعل البتَّة لا يقبل التصغير، ولا يتصوَّر تصغير معنى الفعل، وإذا لم يجيزوا قولك: هو ضويرب زيداً؛ لأنَّ هذا الاسم له شبه بالفعل من حيث أنَّك أعملته عمل الفعل، وتصغير الاسم الذي له شبه بالفعل لا يجوز، فلأنَّ لا يجوز تصغير الفعل نفسه أولى"(**الخوارزمي،١٩٩٠: ٤٢٢/٢**).

اعترض الخوارزمي على النحويين الذين يجوزون تصغير معنى الفعل، وحجَّته بذلك أنَّه كما لا يجوزون تصغير (ضويرب) الذي يشبه الفعل، من أنَّه يعمل عمله، فلأنَّ عدم جواز تصغير الفعل نفسه أولى.

كذلك اعترض على قول الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في النسبة إلى ما كان آخره الف زائدة ، إذ قال الزمخشري:"وفي الزائدة ثلاثة أوجه: الحذف وهو أحسنها كقولك: حبلِيٌّ ودنيِيٌّ، والقلب نحو حبلَوِيّ ودنيوِي، وأن تفصل بين الياء والواو بألف كقولك: حبلاوِي ودنياوِي"(**الزمخشري،٢٠٠٤: ٢٠٣**). وقال قال الخوارزمي(ت٦١٧ هـ) معترضاً على قول الزمخشري:" في لفظ الشَّيخ هاهنا وهم خصوص، ولو قال: بأن يفصل بين اللام والياء ،لارتفع الوهم؛ وهذا لأنَّه كما يجوز دنيِيٌّ ودنيوِيٌّ ودنياوِي، فكذلك حبلِيٌّ وحبلَوِيٌّ وحبلاوِيٌّ، كفاطمِي وملْهوِي وحمراوِي"(**الخوارزمي، ١٩٩٠: ١٦/٣**)

وقد برزت هذه السمة بصورة واسعة عند ابن يعيش(ت٦٤٣هـ)، إذ التمس الباحث أن معظم تعليلاته هي اعتراضات على بعض المسائل التي يوردها الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، وأنَّ هذه الاعتراضات ليس من شأنها الانتقاص من فكر الزمخشري اللغوي، أو من علمه،بل إنَّ الأعتراض يكون قائماً لما يراه يحتاج إلى تصحيح، ومن أمثلة ذلك اعتراضه على قول الزمخشري:"ويجمع الجمع، فيقال في كل أفْعل، وأفْعلة، أفاعل"(**الزمخشري،٢٠٠٤: ١٨٥**).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

اعترض ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) على هذا القول بقوله: "اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس، فلا يجمع كل جمع، وإنما يوقف عند ما جمعوه من ذلك، ولا يتجاوز إلى غيره؛ وذلك لأنَّ الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة، وذلك يحصل بلفظ الجمع، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى جمع ثان. قال سيبويه(**سيبويه،١٩٨٨: ٦١٩/٣**): اعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كـ (الأشْغال)، و(الحلوم) .وقال أبو عمر الجرمي:لو قلنا في (أفْلُس): (أفالس)، وفي (أكْلُب): (أكالب) وفي (أدْل): (أدال)، لم يجز، فإذا جمع الجمع شاذ. وأما قول صاحبَ الكتاب: فيقال في كل(أفْعل، وأفْعلَة): (أفاعل)، وفي كل (أفْعال): (أفاعيل)، فتسمح في العبارة. والصواب ما ذكرناه"(**ابن يعيش،٢٠٠١: ٣٢٧/٣**)

وقد اعترض على قول الزمخشري(ت٥٣٨ هـ) ايضاً عند كلامه في مبحث المصادر، إذ قال الزمخشري:"وقالوا فيما اعتلت عينه من(أفعل) واعتلت لامه من(فعَّل): إجازة، وإطاقة وتعزية وتسلية، معوضين التاء من العين واللام الساقطتين"(**الزمخشري،٢٠٠٤: ٢١٩**) وكان اعتراض ابن يعيش(ت٦٤٣ هـ) على هذا القول، بقوله: "وكلام الشيخ يصرَّح فيه بأنَّ المحذوف اللام .وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أوجه عندي؛ لأنَّ اللام باقية في الصحيح من نحو تكرمة فكذلك يكون في المعتل"(**ابن يعيش،٢٠٠١: ٧٢/٤**)

أمَّا ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) فقد كثُرت لديه الاعتراضات سواء على الآراء التي يتبناها الزمخشري، أو الآراء التي يتبناها النحاة، وغاية هذه الاعتراضات هي تصحيح وتقويم الأحكام النحويَّة والصرفيَّة، وليس التعصب لأحد المذاهب، من ذلك قوله في مبحث تخفيف الهمزة(وقد التزم ذلك في نبيّ وبريَّة) أي التزم قلبها ياء وأدغامها مع ما قُلبت إليه قال: "هذا قول من يقول : إنَّ نبيًّا مشتق من النَّبأ، والبريَّة من(برأ الله الخلق)، وإمَّا من يرى أنَّ النبي مشتق من النبو، وهو الارتفاع، والبريَّة من البرى، وهو التراب، فلا مدخل لهما في الهمزة أصلاً، ثمَّ لو سلّم أنَّه من الهمزة فلا يصح قوله: (وقد التزم)، لأنَّه قد ثبت أنَّهم يقولون: نبيئاً بالهمزة، وبريئة بالهمزة، فكيف يصحُّ دعوى التزام ترك الهمزة مع ثبوت الهمزة ثبوتاً لا يمكن دفعه؟"(**ابن الحاجب،٢٠٠٥: ٣٣٨/٢**)، وكان اعترض ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) على قول الزمخشري(ت٥٣٨هـ) (وقد التزم) وعلل سبب اعتراضه بقوله: (لأنَّه ثبت أنَّهم يقولون نبيئاً بالهمزة...) .

وقال أيضاً في النّسبة إلى ما كان على حرفين:"وقد ضبط بعضهم بأنَّ كُلَّ موضع ردَّ في التثنية وجب الرَّدُّ في النسب، وكلَّ موضع لم يردَّ في التثنية جاز الوجهان، وكلَّ موضع كان

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

المحذوفُ غير لازمٍ لا يجوزُ الردُّ، وليس بجيّد، لأنَّه ردٌّ إلى عماية، إذ لا يعرفُ ما الذي يردُّ في التثنية حتَّى يردَّ في النسب"(**ابن الحاجب،٢٠٠٥: ١/٥٧٤**)

وقد رفض ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) هذا القول وحكم عليه بـ (ليس بجيد)،لأنَّه لا يعرف ما الذي يرد في التثنية حتى يرد في النسب

أمَّا تاج الدّين الجندي(ت٧٠٠هـ) فقد اعترض على بعض آراء العلماء، من ذلك قوله في تصغير الاسم الذي فيه ثلاث زوائد: "وإن كانت الزوائد ثلاثاً، والفضل لواحدة منهنَّ أبقيتها وحذفت الأخريين، كمقيعس في مقعنسس من اقعنسس إذا تأخر، فالميم والنون والسين الثانية فيه زوائد،لأنَّه من قعس ألحق باحرنجم، فلابدَّ من حذف الزيادتين لئلا تلزم الإنافة على الأمد الأقصى ، فلم يتوجَّه الحذف إلا إلى (النون، والسين) لما ذكرنا؛ أنَّ الميم علم الفاعلية ، فإن قلت: السين أيضاً علم الإلحاق ، قلت: الجواب عن هذا ما قرعت به سمعك من الجواب عن النون في منطلق، على أن نقول: السين أقل فائدة من النون ، لأنَّ النون تدلُّ على المطاوعة، وهي معنى بخلاف السين ، فإنَّها حرفٌ زيد ليكون بناء كبناء في اللفظ، وهذا ليس من المعنى في شيء ، وبما ذكرت بطل قول: أبي العباس أنَّ المحذوف هو الميم والنون لكون السين للإلحاق. ووجه آخر في إبطال مذهبه : أنَّ الميم في أول الكلمة والسين في آخرها، والأواخر مستهدفة للحوادث دون الأوائل. ووجه آخر: أنَّ التكرار مستكره ، فحذف ما يوجب الاستكراه أولى"(**تاج الدّين الجندي،٢٠٠٢: ٣/١١٩٤**).

إذ اعترض على قول المبرد(ت٢٨٥هـ) الذي يرى إنَّ المحذوف في (مقعنسس) هو الميم والنون، وذكر ثلاثة وجوه في إبطال مذهب المبرد: أولهما إنَّ (النون، والسين) أولى بالحذف من الميم؛ لأنَّ الميم علم الفاعلية. والوجه الثاني: إنَّ الأولى بالحذف ما يكون آخراً؛ لأنَّها مستهدفة. والوجه الثالث: كراهة التكرار، فحذف ما يوجب التكرار.

واعترض على قول الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في مسألة إبدال الهمزة من كل واوٍ مضمومة، إذ قال الزمخشري: " والجائز إبدالها من كل واوٍ مضمومة وقعت مفردة فاء"(**الزمخشري،٢٠٠٤: ٣٧٩**)، إذ اعترض الجندي(ت٧٠٠هـ) عل هذا بقوله: "هذا **غير مستقيم**، لأنَّ باب: (وورِي) من قبيل الجائز إبدال واوه وما هي بمفردة، وقد ذكر أنَّ الواجب إبدال واو إن تقع الثانية لازمة فيحتاج على قياس قوله أن يقال: وقعت مفردة أو مشفوعة بأُخرى غير لازمة، وعلى قياس قول بعض المحققين أن يقال: وقعت مضمومة ليس بعدها واو متحركة، والقياس على ما ذكرنا أن يقال: وقعت مضمومة ليس بعدها واو لازمة ولا متحركة"(**تاج الدّين الجندي،٢٠٠٢: ٤/٢٠١٨**)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

ثانياً: السمات الخاصة:

ونعني بها: السمات التي انفرد بها الشراح عن غيرهم ،فقد كان لكل شارح نقطة بارزة في شرحه ميَّزته عن غيره من الشروح، إذ سار عليها في اغلب منهجه، وبنى عليها بعض الأحكام، لذا يمكن تقسيمها بحسب كل شارح إلى:

١. السمات الخاصة بالخوارزمي(ت٦١٧هـ):

لكل مؤلف أسلوبه الخاص في عرض مادته، وإيصالها إلى ذهن المتكلم بأوجز صورة وأسهلها الفاظاً، لكل هذا نجده عند الخوارزمي،إذ تميَّز شرحه بمميزات عدَّة، كان لها دور كبير في إخراج شرحه بصورة جليَّة وواضحة، مستعملاً ثقافته اللغويَّة والعقليَّة، لذا كان من اهم السمات التي انفرد بها الخوارزمي هي:

أ. استعمال لفظ(تخمير): من السمات التي أوجدها الباحث عند الخوارزمي(ت٦١٧هـ) هو استعماله للفظ (تخمير)، للدلالة على إضافة شيء إلى شرحه، و التخمير في اللغة له معانٍ عدَّة:

المعنى الأول: له هو التغطية من قولهم: "وخمَّرت الإناء: غطيته "**(الخليل بن أحمد الفراهيدي:٤/٢٦٣)**.

والثاني: الستر من قولهم: "خمر الشَّيء يخمره خمراً"**(الزبيدي،١٩٧٢: ١١/٢١١)**، إذا ستره.

والثالث: مأخوذ من قولهم:" قد خمرت العجين وأخمرته وفطرته وأفطرته "**(ابن منظور،١٩٩٤: ٤/٢٥٨)**، إذا وضعت فيه الخميرة، والمعنى الأول اقرب إلى هذه التسمية، أي بمعنى إنَّ الخوارزمي(ت٦١٧ هـ) قد غطَّى فصول المفصَّل جميعها بشرحه، لذلك كانت هذه اللفظة ترد كثيراً في شرحه، فإذا أراد الخوارزمي(ت٦١٧هـ) توضيح مسألة ما ، أو إضافة تعليقاً، جاء بلفظ (تخمير) وهو أسلوب ميَّز الخوارزمي عن غيره من الشرَّاح، إذ يبدأ اولاً بعرض المسألة،بعد ذلك يوضحها بالتمثيل والتعليل، غير أنَّه احياناً يرى بأنَّ شرحه يتطلب توضيحاً أكثر فيأتي بلفظ (تخمير)ومن أمثلة ذلك قوله في عدم إعلال (عودة وكوزة وزوجة):" إنَّما كان عدم الإعلال هاهنا كثيراً لفوات الحرف المشبه للياء بعد الواو، وفقد الإعلال في الواحد بخلاف (تير وديم) فإنه أن فات الحرف المشبه للياء بعد الألف لم يفت الإعلال في الواحد" **(الخوارزمي،١٩٩٠: ٤/٤٠٥)**، فإنَّ من الاسباب الداعية إلى قلب الواو ياء في الجمع إذا كانت عيناً هي:

أ. اعتلال مفرده

ب . مجيء ما بعدها حرف مشبه للياء هو (الألف)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

ج . وقوع الكسرة قبلها.

هذه الأسباب الثلاثة مجتمعة هي علة لقلب الواو ياء، وإنَّما لم تعتل الواو في(عودة) وأخواتها لفقدها سببين من الأسباب الثلاثة التي ذكرناها وهما : (عدم وقوع الألف بعدها، وعدم إعلال واحده) بخلاف (تير وديم)فإنَّهما وأن لم يقع بعد واوهما ألف؛ إلا أنَّهم أعلوهما لاعتلال واحدهما.

وقد أراد الخوارزمي(ت٦١٧ هـ) إضافة توضيحاً لتعليله فجاء بلفظ(تخمير) دلالة على الاستزادة في الشرح، إذ قال:" **تخمير** : الشيخ . رحمه الله . قد خصَّ في هذه المواضع انقلاب الواو المتحركة إلى الياء، وذلك على ضربين: لازم، وغير لازم، أمَّا اللازم، ففي أربعة : أحدهما: أن تكون الواو متحركة مكسوراً ما قبلها في مصدر قد أعلَّ فعله. والثاني: أن تكون الواو متحركة مكسوراً ما قبلها في جمع قد أعلَّ مفرده. وهو على ضربين: أحدهما:أن يكون كثير الوقوع. والآخر : أن يكون قليل الوقوع. فهذه ثلاثة. الرابع: أن تكون الواو متحركة مكسوراً ما قبلها في جمعٍ لم تعل الواو في مفرده، لأنها سكنت فيه، فهذه مواضع انقلاب الواو متحركاً مكسوراً ما قبلها انقلاباً لازماً . وأما غير اللازم فهو أن تكون الواو متحركاً مكسوراً ما قبلها في ضرب الواو في الجموع تكون ياء في مفرده ساكنة"(**الخوارزمي**،١٩٩٠: ٤/٤٠٥-٤٠٦).

وقال أيضاً في كسر الرَّاء في (رأى) على قراءة عاصم وحمزة والكسائي، إذ قال:" **تخمير**: فأمَّا كسر الرَّاء في (رأى) على قراءة عاصم وحمزة والكسائي فتلك كسرة مخلصة محضة، وليست بفتحة مما له ونحوه شهد ونعم بكسرتين الفاء فيه تبع العين، والذي حملهم على الكسرة فيه كون المضارع على (يفعل) بالفتح، وذلك يقتضي في الأغلب على هذا قالوا أنت تينا فكسروا حرف المضارعة كما كسروا في (تعلم، وتفهم) "(**الخوارزمي**،١٩٩٠: ٤/٢٠٥)

ب ـ التصريح بأسماء الكتب ومؤلفيها:

إنَّ اهم ما يميز الخوارزمي(ت٦١٧هـ) عن غيره من الشرَّاح هو ذكره أسماء المصادر التي ينقل عنها ومؤلفيها، وهذا مما لا يوجد في بقية الشروح، من ذلك قوله في كسر القاف في (قسي) في الجمع: " فإن سألت هل يجوز في قاف قسي غير الكسرة، وهذا لأنَّ فعلاً لا يكسَّر على فعول بكسر الفاء؟ أجبت: لا يجوز. قال الشيخ أبو علي في كتابه الموسوم بـ(حجَّة القراءات): ولم يعلم أحد ممن يسكن إلى روايته حكى فيه غير ذلك، وهذا على لغة من يكسر أوَّل الكلمة في بيوت وجيوب وعيون وعيول"(**الخوارزمي**،١٩٩٠: ٢/٣٥٢)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وقال أيضاً في حذف الياء والواو من (فَعيلة) و (فَعولة):" فإن سألت حذف الياء والواو من (فَعول) ، و(فَعيل) أولى ،لأنَّ (فَعيلة)، و(فَعولة) قد حذف عنهما التاء، فلو حذفت الياء أيضاً لكان ذلك إجحافاً؟ أجبت: حذف الياء والواو من (فَعيلة)، و (فَعولة)أولى؛ لأنَّه ربَّما تطرَّق إليهما من الحذف ضعفاً، والوهن إلى المضعوف أسرع. حَنَفيٌّ: منسوب إلى حنيفة وهو حيٌّ من العرب، وهو حَنيفة بن لُجيم بن صعب بن علي ابن بكر بن وائل. وقال بعضهم في النَّسب إلى فقْه أبي حنيفة: حنيفيٌّ، ذكره ابن الدَّهان في كتاب له موسوم بـ (معاني الحروف)، فكأنَّه طلب الفرق بين المنسوب إلى حنيفة، ومذهب أبي حنيفة"(**الخوارزمي،١٩٩٠: ١٢/٣**)

ج ـ الاختصار في التعليل:

كان أسلوب الخوارزمي(ت٦١٧هـ) في التعليل يميل بعض الشيء إلى الاختصار،إذ لا يسهب في شرح المسألة بل يختصرها ببعض الكلمات الدالة على التعليل، من ذلك قوله في حذف الياء المتحركة من كل مثال قبل آخره ياآن مدغمتان في بعضهما: "إنَّما تُحذف الياء استيحاشاً للكسرات والياءات"(**الخوارزمي،١٩٩٠: ١٣/٣**)

وقال كذلك في باب التقاء الساكنين في (ردْ، ولم يردْ)، إذ التقى هنا ساكنان: الأول الحرف المدغم، والثاني: المدغم فيه للجزم، أو للوقف، فلما التقى ساكنان وجب تحريك الثاني فيهما، وقد حرَّكوا ذلك بالحركات الثلاث، إذ قال الخوارزمي في سبب تحريك ذلك بالحركات الثلاث: "أمَّا الفتح فلأنَّه أخفُّ الحركات، وأمَّا الكسر فعلى أنَّ الساكن إذا حرك حرك إلى الكسرة"(**الخوارزمي،١٩٩٠: ٢٩٣/٤**)

فقد ذكر الخوارزمي(ت٦١٧هـ) سبب تحريك ذلك بالفتح والكسر، ولم يذكر الضَّم، وإنَّما حرَّكوه بالضَّم؛ لإتباع حركة ما قبله، قال ابن يعيش(ت٦٤٣هـ):"أما (ردَّ، ولم يرد)،فقد اجتمع فيه ساكنان، الحرف الأول المدغم ساكن، والثاني المدغم فيه أيضا ساكن للجزم في (لم يرد)، أو للوقف في (ردْ)،فلما التقى في آخره ساكنان، وجب تحريك الثاني لالتقاء الساكنين، فمنهم من يتبع حركة المدغم فيه ما قبله، في قوله: (ردُّ)بالضم، وكذلك تقول :(فرِّ)بالكسر, تتبع الكسر الكسر، وتقول :(عضَّ)فتتبع الفتح الفتح" (**ابن يعيش،٢٠٠١: ٢٩٧/٥**)

ثانياً: ابن يعيش(ت٦٤٣هـ):

ا نماز شرح ابن يعيش ببعض المميزات التي جعلت شرحه مكتملاً لا يشوبه شيء، وكان لهذه السمات مكانة واضحة في شرحه،إذ لم يكن همه مقتصراً على شرح عبارة الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، بل

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

كان منهجه قائم على عرض مذاهب النحاة ومجادلاتهم، مرجحاً مذهب ورافضاً آخر، مستنداً على الأصول النحويَّة، محللاً ومفسراً، ومعللاً ومستشهداً بالآيات القرآنية والحديث النبوي الشريف وكلام العرب، ويمكن اختصار السمات التي انفرد بها ابن يعيش بالنقاط الآتية:

أ- اعتماده على أقيسة البصريين:

في النحو العربي مدارس عديدة، منها البصريَّة والكوفيَّة والبغدادية، غير إنَّ للمدرسة البصريَّة مكانة واضحة في النحو، إذ جلّ اعتماد النحاة على هذه المدرسة، لما لها من اهمية في تقعيد وتثبيت القواعد، لذا فقد اعتمدها ابن يعيش في كثير من مسائله، فهو يسمي أصحاب هذه المدرسة بـ(أصحابنا)،فقد ذكرت لنا المصادر الحديثة بأنَّه بصري المذهب، قال الدكتور عبد الإله نبهان:"إنَّنا عندما نتحدث عن المذهب البصري لدى ابن يعيش، فإنَّنا نتحدث عن نحوي بصري المذهب أيضاً، فمن تحصيل الحاصل أن يكون المذهب البصري الذي هو مذهبه، طاغياً في شرحه"(**د.عبد الإله نبهان،١٩٩٧: ٦١٨**)، لذلك كان المذهب البصري حاضراً بين طيَّات شرحه، معتمداً على أقيسته الصرفيَّة، رافضاً لأقيسة المذاهب الأُخرى، من ذلك قوله في تثنية أرطى وقبعثرى:"والألف في (أرطى) للإلحاق بـ (جعفر)، وألف(قبعثرى) زائدة لتكثير الكلمة. وحكمها في شبه المنقلبة عن الياء حكم ألف التأنيث، لذلك قلبت في التثنية ياء، فقلت :(حبليان)، و(أرطيان)، و(قبعثريان). **هذا مذهب البصريين** فيما جاوز الثلاثة من المقصور، قلّت حروفه أو كثرت، وأما **الكوفيون**: فيحكون عن العرب أنه إذا تعدَّى المقصور الأربعة، وكثرت حروفه، حذفوا ألفه في التثنية. ولم يفرق **أصحابنا** بين القليل والكثير"(**ابن يعيش،٢٠٠١: ٣/٢٠٠**)

فقد اعتمد مذهب البصريين في تثنية المقصور فيما زاد على الثلاثة، إذ تقلب ألفه ياء قلت حروفه أو كثُرت، وقد اسماهم هنا بأصحابنا.

وقوله أيضاً في بناء (افتعل)من :(أَمر، وأَكل، وأَمن)، إذ قال:"إذا بنيت (افتَعل)مما فاؤه همزة، نحو :(أَمر، وأَكل، وأَمن)، قلت: (ايتمر، وايتكل، وايتمن)، فتبدل من الهمزة التي هي فاء ياء؛ لسكونها ووقوع همزة الوصل مكسورة قبلها على حد قلبها في (بير)، و(ذيب) ولا تدغم في الياء، فتقول :(ائتكل، وائتمر)؛ لأنّه لا يخلو إما أن تدغم الهمزة قبل قلبها ياء في التاء، أو بعد قلبها ياء فلا يجوز الأول؛ لأن الهمزة لا تدغم في التاء، ولا يجوز الثاني؛ لأن الياء ليست لازمة، إذ كانت بدلاً من الهمزة، وليست أصلاً، فيجوز أن تصله بكلام قبله، فتسقط همزة الوصل، فتعود إليه همزة على الأصل للدرج، وتبقى الهمزة الأصلية ساكنة، فلو خففتها على هذا، لقلبتها واوا لانضمام ما

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

قبلها، وكنت تقول :(يا زِيْدُ وتكل)، و(يا خالدُ وتمرْ) .وكذلك لو كان ما قبلها مفتوحا، نحو :كيف أتمنت، وخففتها، لقلبتها ألفا، وإذ لم يكن لها أصلَ في الياء، وتصير تارة ياء، وتارة واوا، وتارة ألفا، فلا وجه لأن تكون الياء لازمة. وإذا لم تكن لازمة، لم تدغم. وقد أجاز بعض البغداديين فيها الادغام، قالوا :لأن البدل لازم لاجتماع الهمزتين، ورووا :﴿**فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ**﴾(سورة البقرة،من الآية:٢٨٣، ينظر:ابن مجاهد،١٩٨٠: ١٩٤) :، **والقياسَ مع أصحابنا** لما ذكرناه"(**ابن يعيش،٢٠٠١: ٥/٤٣٠**)

ب ـ تقديم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري:

اعتمد النحاة عند تقعيدهم للغة على الشعر، وجعلوه المصدر الأول الذي يمكن أن يرجع إليه في تثبيت القواعد، وكان الأولى بهم إن يعتمدوا القرآن الكريم مصدرهم الأوَّل في احتجاجاتهم؛ لأنَّه الينبوع الذي لا ينضب، لما يملك من الكلام البليغ والفصيح، قال عبد الجبار علوان:"وقد كان بإمكان العلماء ـ وهذه آراؤهم فيه ـ أن يعتمدوه مصدراً أوَّل في استقاء الشواهد منه، ولو فعلوا لما جاءت قواعدهم مضطربة متناقضة، ولكن النحاة لم يستفيدوا الفائدة المرجوَّة في الاستشهاد، إذ اعتمدوا اعتماداً كُليًّا على الشعر لاسيما الجاهلي منه بما فيه من عيوبٍ واسقامٍ مرَّ ذكرها"(عبد الجبار علوان النايلة،١٩٧٦: ٢٠٢).

وكان ابن يعيش(ت٦٤٣ هـ) قد قدَّم الشاهد القرآني على الشاهد الشعري، وهذا يدل على مكانة القرآن في نفس ابن يعيش، ولأنَّ القرآن الكريم لا يمكن أن يتقدمه شيء؛ لأنَّه دستور المسلمين وقوامها، لذا كان ابن يعيش يقدمه على غيره من الشواهد، من ذلك قوله في جمع الصفة التي على وزن فاعل:"ويكثر على (فِعال)، قالوا :(تاجِر، وتِجار، وصاحِب، وصِحاب، ونائم، ونِيام، وراع ورِعاء) .قال تعالى :﴿**حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ**﴾(**سورة القصص،من الآية:٢٣**)وقالوا :(كافر , وكفار) قال الشاعر:(**عمير بن شييم القَطامي١٩٦٠: ١٤٣**)

وشُــق البـحـرُ عن أصْحابِ مـوسى وغُـرقـت الـفـراعـنَةُ الكـفـارُ

وذلك أنهم أجروا (فاعلًا) مجرى (فَعيل) حيث قالوا : راعٍ، ورعيانٌ، وفالقٌ، وفُلْقانٌ، كما قالوا : جريب، وجربان"(**ابن يعيش،٢٠٠١: ٣/٢٩٩**)

إذ استشهد بالآية الكريمة على مجيء جمع الصفة التي على وزن فاعل على(فعال) إذ جاء بلفظ (رِعاء)التي هي صفة على وزن (فعال) ، ثُمَّ جاء بشاهد شعري في مجيء جمع الصفة على (فعال) وهو قوله: (الكفار).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م /١٤٤٤هـ

وقال أيضاً في تعليل تسَّمية المقصور بهذا الاسم: "إنما سمي هذا الضرب مقصورا لأحد أمرين، وهو إما أن يكون من القصر، وهو الحبس من قوله عزَّ وجلَّ :﴿**حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (سورة الرحمن،الآية:٧٢)**. ومنه قول الشاعر:(**أبو داود الإيادي،٢٠١٠: ١٠٣**)

قد قصرنا السناء بعد عليه وهو للدُود أن يقَسَّمن جار

ومنه قول الآخر:(ينظر:كثير عزَّة،١٩٧١: ٣٦٩)

وأنت التي حببت كل قَصيـــرةٍ إليَّ وإن لم تدرِ ذاك القصائرُ
عنِيتُ قصيرات الحجال ولم أُرِد قصار الخُطى شرُّ النساء البحاتر

أو يكون من (قصرته)، أيَ :نقَصته من قصر الصلاة من قوله تعالى :﴿**أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾(سورة النساء، من الآية:١٠١)** ،أي :تنقصوا من عدد ركعاتها، أو هيأتها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد. ألا ترى أن قصر الصلاة إنما هو حبسها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حبس عما استحقه من الإعراب، أو نقص عن الممدود الذي هو أزيد لفظاً؟"(**ابن يعيش،٢٠٠١: ٣٤-٣٦**)

ج . تقويم الأحكام:

إنَّ من سمات منهج ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في شرحه هو تقويمه للحكم الصرفيَّة، إذ أنَّه لم يكتف بتوضيحه وشرحه، إنَّما الحكم عليه بالجيد،أو الرديء ، وبالقوة، أو الضعف، وبالكثير أو القليل؛ من ذلك قوله في تصغير ما كان ثالثه واواً:"وإن كانت متحركة عينا كانت أو زائدة للإلحاق، مثال العين نحو: (أسود، وأعور)، ومثال الملحقة :(جدول، وقسور)، فأنت إذا حقّرت ذلك، فلك فيه وجهان: أحدهما :القلب والادغام، **وهو الكثير الجيد**، نحو قولك : (أُسيِّد، وأُعيِّر، وجديِّل، وقسيِّر)، والأصل:(أُسيود، وأُعيور، وجديول، وقسيور)، فعمل فيه ما تقدم ذكره من قلب الواو وادغام ياء التصغير فيها على حد العمل في (ميت،وسيد). الثاني :الإظهار، فتقول :(أُسيود، وأُعيور، وجديول، وقسيور) .وعلّة هذا الوجه أنهم حملوا التصغير هنا على التكسير، فكما قالوا (أساود، وجداول) بإظهار الواو، كذلك قالوا :(أُسيود، وجديول)؛ لأن التصغير والتكسير من واد واحد"(**ابن يعيش،٢٠٠١: ٤١٢/٣**)

إذ حكم على الوجه الأول بالكثير الجيد، وهذا يعني إنَّ الوجه الثاني قليل؛لأنَّه قد حكم على الوجه الأول بالكثير، لذلك كان الوجه الأول هو المختار.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

وقوله كذلك في باب الإدغام:"والزاي مع السين تدغم كل واحدة في صاحبتها، إلّا أن ادغام السين في الزاي **أحسن**، فتقول :(احبِس زَّردة)، و(رز سَّلَمة)؛ لأنّهما من الحروف المتكافئة في المنزلة. وإذا ادغمت الصاد فيها، فتصير مع الزاي زايا، ومع السين سينا، كما صارت الدال والثاء ظاء، وتدع الإطباق على حاله، وإن شئت أذهبته. وإذهابه مع السين أمثل قليلًا، لأنها مهموسة مثلُها"**(ابن يعيش،٢٠٠١: ٥/٥٤٨)**.

ثالثاً :تاج الدّين الجندي:(ت٧٠٠هـ)

لم يكن لتاج الدين الجندي سمات قد انفرد بها سوى سمة واحدة قد انفرد بها عن غيره من الشرَّاح وهي:

استعماله للفظ (دقيقة): وهو اسلوب توضيحي قائم على بيان ما غمض من المسائل، فإذا أراد الجندي إضافة تعليق على مسألة ما جاء بلفظ (دقيقة)، واستعماله هذا الأسلوب هو لتنبيه القارئ من أنَّ هناك شيء يريد المؤلف إضافته، من ذلك قوله في تصغير (الذي والتي،واللذين واللاتي)، إذ قال:"ما سبق من الكلام كان في أسماء الإشارة، والموصولات بمنزلتها، تقول: اللذيَّا واللتيَّا في الذي والتي، وفي اللذان واللذين، اللذيَّان واللذيُّون، وهكذا في هذان هذيَّان برد اللام من الذي وذا، وترك إلحاق الالف الزائدة اكتفاء على علم التحقير باللام المردودة، تحقيقه أنَّ المردود لم يكن في اللذان واللذين، فلما ردَّ في اللذيَّان واللذيُّون علم أنّهما للتحقير،

وكذا الكلام في هذيَّان. **وهنا دقيقة** : وهي أنَّ التحقير قد لحق اللذان واللذين وذان، لا أنَّ التقدير أنّه قيل اللذيَّا ثُمَّ لحق الواو والنون ، إذ لو كان كذا للزم أن يقال اللذيُّون بفتح الياء المشددة، على حذف ألف اللذيَّا للساكنين الألف والواو، وإبقاء الفتحة على الياء كما في نحو مصطفُون، فلمَّا ضمت الياء المشددة في اللذيُّون علم أن التصغير لحق صيغة التثنية والجمع وهذا تنبيه منهم على أنَّ ذان، واللذان ، واللذيَّن لسن على وتيرة مسلمان ومسلمون"**(تاج الدين الجندي،٢٠٠٢: ٣/١٢١١)** .

وقال كذلك في إدغام المتقاربين إذا التقيا في كلمة أو كلمتين:"**وهنا دقيقة:** وهي أنَّ المتقاربين إذا التقيا في كلمة يمتنع إسكان الأول للإدغام، وإذا التقيا في كلمتين لا يمتنع كما في قوله تعالى:﴿**يكاد سنا برقه**﴾**(سورة النور، من الآية:٤٣)**؛لأنَّ الإسكان في المنفصل تغيير في آخر الكلمة، فلا يؤدي إلى تغيير صيغة، ألا ترى أنَّ إسكان الدَّال في الآية لم يغير صيغة مضارع (كاد) بخلاف الإسكان في المتصل، وقد نبهت عليه قبل"**(تاج الدّين الجندي،٢٠٠٢: ٤/٢١٥٦)**

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

الخاتمة:

اللهم لك الحمد حمداً لا ينفد أوله ولا ينقطع آخره، اللهم لك الحمد فأنت خيرٌ من يُحمد ويُعبد ويُشكر، والحمد لله على حسنِ توفيقه، فمن أبرز نتائج البحث:

١. من مميزات الشرَّاح في تعليلهم للمسائل الصرفيةِ هو التصريح بلفظ العِلة، إذ أنَّهم يأتون بلفظ العِلة صريحاً

٢. من نتائج البحث، عدم اكتفاء الشرَّاح بتعليل لمسائل الصرفيَّة، وإنَّما ذهبوا إلى تعليل المسميات إن اعترضت أمثلتهم، إذ كان تعليلهم للمسمَّى يبدأ بعبارات(وسمي، أو إنَّما سمي... لإنَّه، أو لأنَّ)

٣. ارتكز الشرَّاح على مبدأ الحوار في توضيح المسائل الصَرفيَّة الغامضة، فقد تنوعت أساليب الحوار عندهم، فمنهم من اعتمد مبدأ السؤال والجواب كـ(الخوارزمي)، ومنهم استعمل أسلوب الفنقلة وهم كل من(ابن يعيش، وابن الحاجب، وتاج الدين الجندي)

٤. من النتائج التي توصَّل إليها البحث، اعتماد الشرَّاح على المذاهب النحويَّة، أو آراء العلماء في بناء الأحكام الصرفيَّة، وذلك من خلال ترجيحهم لأحد هذه المذاهب، أو ميلهم لرأي من آراء العلماء.

٥. من الأمور التي برزت في شروح المفصل هي كثرة الاعتراضات عند الشرَّاح، سواء على المسألة التي يوردها الزمخشري، أو على مذهب من المذاهب، وهذه الاعتراضات لم تكن نابعة عن اهواء واباطيل،أو هدم القاعدة الصرفيَّة دون أن يأتي بغيرِها، وإنَّما هو رد الحكم الصرفي بالحجَّة والدليل، وهذا ما التمسه الباحث في هذه الاعتراضات.

٦. امتاز الخوارزمي في شرحه للمفصَّل بعدم إخفاء مصادره، وذلك من خلال التصريح بأسماء الكتب ومؤلفيها.

٧. تقديم ابن يعيش للشاهد القرآني على الشاهد الشعري في أغلب مسائله، وعلى الرغم من أنَّ الشاهد الشعري هو المصدر الأوَّل في الاحتجاج، ألا أنَّ ابن يعيش قد قدَّم في احتجاجه الشاهد القرآني على الشاهد الشعري، وقد يرجع ذلك إلى تعظيم القرآن ومنزلته عند ابن يعيش.

مصادر البحث ومراجعه:

١. ابن يعيش النحوي، د.عبد الإله نبهان، اتحاد الكتاب العرب، سوريا . دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٧م

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد:١/٢١٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

٣. أسلوب الفنقلة عند الزمخشري في تفسيره، (مقال)د. عبد العزيز جودي

٤. الإقليد، تاج الدّين الجندي، تحقيق، محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، السعودية . الرياض، الطبعة الأولى٢٠٠٢

٥. الايضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني(ت٦٤٦هـ) ، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله،دار سعد الدين، سوريا . دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م

٦. البحر المحيط في أصول الفقه ، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر:٣/ ٤٨٦،دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت، الطبعة الاولى٢٠٠٠م

٧. تاج العروس، مرتضى الزَّبيدي، تحقيق، عبد الكريم العزباوي، مطبعة حكومة الكويت ١٩٧٢م

٨. التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي: ٥٦، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م

٩. الحوار والمناظرة في القرآن الكريم،د. خليل عبد المجيد زيادة، دار المنار، الأردن . عمَّان:١٩٨٦م

١٠. ديوان أبي دواد الإيادي، تحقيق: أنوار محمود الصالحي، ود. أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، سوريا . دمشق، الطبعة الأولى ٢٠١٠

١١. ديوان امرئ القيس، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، لبنان . بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م

١٢. ديوان حسَّان بن ثابت، تحقيق. عبد الله سندة، دار المعرفة، لبنان . بيروت،الطبعة الأولى٢٠٠٦

١٣. ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق، أشرف أحمد عررة،دار الكتاب العربي، لبنان . بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٤

١٤. ديوان عمير بن شييم القطامي، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، واحمد مطلوب،دار الثقافة، لبنان . بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٠

١٥. ديوان كثير عزَّة، تحقيق، إحسان عباس، در الثقافة، لبنان . بيروت،١٩٧١م

١٦. السبعة في القراءات المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)تحقيق، شوقي ضيف، دار المعارف – مصر الطبعة الثانية، ١٩٨٠م

١٧. سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق، د. حسن هنداوي

١٨. شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق،د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،دار العرب الإسلامي، لبنان . بيروت، الطبعة الأولى١٩٩٠

١٩. شرح المفصَّل، ابن يعيش، تحقيق،د. إميل يعقوب،دار الكتب العلميَّة، لبنات . بيروت، الطبعة الأولى٢٠٠١

٢٠. الشواهد والأستشهاد في النحو،عبد الجبار النايلة،مطبعة الزهراء،العراق . بغداد، الطبعة الأولى١٩٧٦

٢١. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠هـ)، تحقيق، د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال

٢٢. الفنقلة في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، للباحث أحمد علي حيَّاوي، ٢٠١٧

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
Print -ISSN 2306-5249
Online-ISSN 2791-3279
العدد السابع عشر
٢٠٢٣م/١٤٤٤هـ

٢٣. الكتاب، لسيبويه، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر . القاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م
٢٤. لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، لبنان . بيروت
٢٥. مباحث في علوم القرآن،د. صبحي الصالح،دار العلم للملايين، لبنان . بيروت، الطبعة العاشرة ١٩٧٧
٢٦. معجم التعريفات، العلامة علي بن محمد السيِّد الشريف الجرجاني(ت٨١٦ هـ)، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مصر. القاهرة
٢٧. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار، عالم الكتب، لبنان . بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م
٢٨. المفصل في علم العربية، أبو القاسم الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن . عمَّان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية